

«مدن الصين تخفف قيود مكافحة «كوفيد-19»



بكين - (أ ف ب)

تخفف القيود المفروضة لمكافحة «كوفيد-19» في عدد متزايد من المدن الصينية من بينها بكين وشنغهاي، مع إعادة فتح متاجر ورفع شرط إجراء فحص التشخيص في أماكن عدة، بعد أسبوع على تظاهرات غضب غير مسبوق. في العاصمة البالغ عدد سكانها 22 مليون نسمة، أعادت الكثير من المتاجر فتح أبوابها خلال اليومين الأخيرين وبات بإمكان السكان استخدام وسائل النقل المشترك مجدداً الاثنين من دون أن يضطروا إلى إبراز نتيجة فحص «بي سي آر» سلبية أجري في غضون أقل من 48 ساعة. واعتمد التدبير نفسه في شنغهاي حيث رفع لزوم إجراء فحص للدخول إلى بعض الأماكن العامة مثل الحدائق والمواقع السياحية.

وكان فُرض إغلاق صارم في شنغهاي المركز المالي الكبير والبالغ عدد سكانها 25 مليون نسمة، مدة أكثر من شهرين في الربيع عند تسجيل بؤرة إصابات بكوفيد في إجراء لم يحظ بدعم شعبي وكانت له تداعيات على اقتصاد البلاد. قبل أسبوع، خرج هذا الغضب الكامن منذ شهور بسبب سياسة «صفر كوفيد» الصارمة جداً، إلى العلن من خلال تظاهرات في حوالي عشر مدن صينية غير مسبوق بحجمها منذ التجمعات المنادية بالديمقراطية في ساحة تيان أنمين

في العام 1989.

وتعتمد هذه السياسة منذ ثلاث سنوات تقريباً وقد غيرت حياة المواطنين بشكل جذري مع قرارات إغلاق متكررة وفحوص «بي سي آر» على نطاق واسع بشكل شبه يومي خلال 2022. «ليون»

وسرعان ما اتخذت هذه التظاهرات التي شارك فيها طلاب خصوصاً، بعداً سياسياً إذا طالب البعض برحيل الرئيس الصيني شي جينبيغ.

ورداً على هذه الاحتجاجات، باشرت السلطات تخفيف القيود في قرار رحبت به منظمة الصحة العالمية. وأقر الرئيس الصيني شخصياً بأن المتحور أوميكرون الأقل فتكاً «يفتح الباب أمام ليونة أكبر في القيود» على ما جاء في تصريحات لرئيس مجلس أوروبا شارل ميشال الذي زار بكين الأسبوع الماضي، نقلها مسؤول أوروبي. ونشرت الصين الشهر الماضي لائحة إجراءات بهدف تحقيق «أفضل النتائج» في سياستها الصحية وقللت من أهمية التداعيات الاجتماعية-الاقتصادية إلا أن تطبيقها على المستوى المحلي كان متفاوتاً. وفيما يتوقع أن يسجل الاقتصاد الصيني خلال السنة الراهنة أحد أسوأ نمو في أربعة عقود، يبقى الخروج من سياسة «صفر كوفيد» أمراً حساساً.

وقال خبير الاقتصاد وانغ جي الذي علق الاثنين على النتائج السيئة لنشاط الخدمات «إيجاد توازن بين إجراءات السيطرة على كوفيد-19 والنمو الاقتصادي عاد ليكون مسألة مركزية».

وأضاف «حددت الحكومة المركزية قبل فترة قصيرة شروطاً واضحة حول طريقة تحقيق نتائج فضلى (في السياسة الصحية). إلا أن طريقة تطبيق السلطات المحلية لهذه التوجيهات من عدمه سيكون حاسماً».

إزالة أكشاك الفحوص

قرب شنغهاي، أعلنت مدينة هانغجو أنها وضعت حداً لفحوص التشخيص على نطاق واسع وأبقتها فقط للأشخاص الذين هم على تواصل مع دور عجزة ومدارس ودور حضانة.

في أورومتشي عاصمة مقاطعة شينجيانغ في شمال غرب البلاد، حيث أثار حريق قاتل التظاهرات الوطنية بعدما حملت القيود الصحية مسؤولية عرقلة عمليات الإنقاذ، أعادت متاجر السوبرماركت والفنادق والمطاعم فضلاً عن محطات التزلج فتح أبوابها.

وعانت هذه المدينة البالغ عدد سكانها أربعة ملايين نسمة، واحدة من أطول فترات الإغلاق في البلاد المفروض في بعض المناطق منذ مطلع أغسطس.

في ووهان في وسط البلاد، حيث سجلت أولى الإصابات في كانون الأول/ديسمبر 2019 وفي مقاطعة شانغون شرقاً لم يعد يشترط على الركاب إبراز فحص «بي سي آر» سلبي النتيجة. في تشنغتشو في وسط البلاد رفعت السلطات هذا الشرط أيضاً في الأماكن ووسائل النقل العامة فضلاً عن المباني السكنية.

وفيما أزيلت الكثير من أكشاك إجراء الفحوص في الأيام الأخيرة، تشكلت طوابير خصوصاً في بكين وشنجن في جنوب البلاد، لأن الفحوص لا تزال ضرورية لدخول الكثير من الأماكن.

وشدد أحد رواد الإنترنت عبر شبكة «ويبو» الصينية للتواصل الاجتماعي «لا يمكن للتلاميذ دخول المدرسة من دون فحص سلبي النتيجة لا يتجاوز 24 ساعة. فلم يغلقون أكشاك الفحوص من دون إلغاء شرط إجرائها؟»

وتراجع عدد الإصابات الاثنين مع تسجيل 29724 حالة غالبيتها من دون أعراض وهو عدد قليل مقارنة بعدد السكان الإجمالي البالغ 1,4 مليار نسمة

